جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 48 / حزيران 2026

البُعد الدلالي وأثره في توجيه النصوص الحديثية عند الأصوليّين

The semantic dimension and its impact on the interpretation of hadith texts by the scholars of jurisprudence

م.د. غزوان عزيز جدعان
Dr. Ghazwan Aziz Jad'an

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية محافظة واسط
ثانوية زرباطية المختلطة
Ministry of Education / General Directorate of Education of Wasit Governorate / Zurbatiya Mixed Secondary School

الكلمات المفتاحية: البعد، الدلالة، الأثر، النصوص الحديثية.

Key words: dimension, semantics, impact, Hadith texts.

الملخص:

تُعدّ الدلالة أحد المفاتيح المنهجية المهمة لفهم النصوص الحديثية وتوجيهها توجيهاً علميًا منضبطًا، إذ لا يقتصر إدراك مراد النص على حدود اللفظ الظاهر، بل يتجاوز ذلك إلى استكشاف طبقاته الدلالية في ضوء السياق والقرائن وقواعد الاستدلال الأصولي؛ كما يعالج هذا البحث الأسس اللغوية والأصولية التي يقوم عليها التحليل الدلالي للنص الحديثي، مبرزًا أثره في بيان مراد النص، وفي بناء فهم متكامل يجمع بين دقة اللغة وانضباط المنهج الأصولي. كما يتناول المناهج الدلالية التي اعتمدها الأصوليون في توجيه الحديث، ويعرض نماذج تطبيقية تكشف الأثر العملي للبعد الدلالي الذي لا يحدد بزمنٍ معين.

ويلخص البحث أن الدلالة في الحديث تمثل ركنًا معرفيًا أصيلًا في الدراسات الحديثية والأصولية، إذ تُعد طريقًا منهجيًا لبيان مراد المعصوم (عليه السلام) من نصوصه، والكشف عن دلالة الحديث بالحديث، بما يحقق فهمًا أعمق لمقاصد القول المراد ومعانيه الحقيقية في آن واحد.

Abstract

Semantics is considered one of the important methodological keys to understanding Hadith texts and guiding them in a disciplined scholarly manner. Comprehension of the intended meaning of a text is not confined to the apparent lexical level; rather, it extends to uncovering its semantic layers in light of context, textual indicators, and principles of inferential reasoning in Islamic legal theory (uṣūl al-fiqh). This study examines the linguistic and methodological foundations upon which semantic analysis of Hadith texts is built, highlighting its role in clarifying authorial intent and constructing an integrated understanding that combines linguistic precision with methodological rigor in uṣūlī analysis. It also addresses the semantic approaches adopted by scholars of uṣūl in interpreting Hadith and presents applied examples that demonstrate the practical impact of the semantic dimension beyond temporal constraints. The study concludes that semantics in Hadith represents an essential epistemological pillar in Hadith and uṣūl studies, serving as a systematic pathway for uncovering the intended meaning of the infallible narrator (peace be upon him) and deriving meaning through Hadith-based interpretation, thereby achieving a deeper and more accurate understanding of the intended objectives and authentic meanings of the discourse.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل للكلمة قيمة، وجعل للبيان قدرة على إيصال المعاني، ورفع قدر اللسان بما حمل من دلالات، فألقى في النصوص عبرتها وأسرارها، ثم صلِّ على النبي الأمين (ﷺ)، الذين جمعوا بين الحكمة والبيان، ووضعوا قواعد علمية لفهم البيان، فكانوا أسوة في استنباط المعاني، وفهم مراد المعصوم (عليه السلام)، وتبيين أسرار الحديث، وبيان مراميه الدقيقة للناس على مرِّ العصور.

إن دراسة النصوص الحديثية تكشف أن المعنى غالبًا ما يكون أعمق من ظاهر الكلمة، وأن لكل لفظ سياقًا وعمقًا يرتبط بمقاصد معرفية، وهذا ما جعل الأصوليين القدامى يضعون قواعد دقيقة للبيان، ويحددون ضوابط لفهم دلالات

الحديث، ويرسمون منهجًا يمكن الباحث معرفة طرق المراد، وترجيح دلالات المعاني بما يحقق الغرض الشرعي. فالدلالة بهذا المعنى ليس أداة ثانوية، بل هي ركيزة معرفية أساسية، تمكّن الباحث من الوقوف على مراد المعصوم(عليه السلام) بدقة وتأمل.

ويركز هذا البحث على دراسة المنهج الأصولي عند العلماء القدامى في تحليل دلالات الحديث، بوصفه قاعدة معرفية دقيقة لفهم النصوص من الداخل، لا الاكتفاء بظاهر ألفاظها. ويشمل ذلك دراسة القواعد التي وضعها هؤلاء العلماء لضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى، وفهم مراد المعصوم (عليه السلام) في ضوء السياق اللغوي والشرعي، مع مراعاة القرائن الداخلية والخارجية للنصوص. كما يعرض البحث التطبيقات العملية لهذه القواعد، أي كيف استخدم الأصوليون هذه المنهجيات في معرفة الكامل من الحديث.

ويبرز أثر البعد الدلالي في فهم المراد، حيث يظهر كيف تساعد دراسة دلالات الحديث في استخراج مراد المعصوم (عليه السلام) من النصوص بشكل دقيق ومنضبط، مع مراعاة السياق الكلي للنصوص وربطها بالمقاصد العامة للشريعة. كما يبين أثر البعد الدلالي في ضبط المعاني وتوضيح المقاصد، بحيث لا ينحصر الاستنباط في الظاهر أو القراءة الجزئية، بل يشمل العمق اللغوي والمعنوي للنص، ويتيح للباحث بناء فهم متكامل يعكس الدقة العلمية للأصوليين القدامى، ويضع القارئ أمام دراسة منهجية دقيقة توضح كيف يمكن للنص الحديث أن يكون مرشدًا معرفيًا مبنيًا على فهم المراد، وحافزًا لفهم معانيه ودلالاته في ضوء القواعد الأصولية المحكمة مع البيان الواضح للنصوص.

أهداف البحث:

1. ضبط مفهوم البعد الدلالي في إطار علم أصول الفقه، عبر تتبّع جذوره اللغوية وتطوّره الاصطلاحي عند الأصوليين.
2. تحديد الأسس المنهجية التي اعتمدها الأصوليون في توجيه النصوص الحديثية.
3. تحليل آليات الاستدلال الدلالي في فهم الحديث الشريف، ولا سيما دلالات: (اللفظ، السياق، القرائن).
4. إبراز العلاقة بين مباحث الدلالة الأصولية (العام والخاص، المطلق والمقيد، المجمل والمبين، الأمر والنهي) وبين توجيه النصوص الحديثية عمليًا.
5. دراسة التطبيقات الأصولية للبعد الدلالي في أمثلة مختارة من النصوص الحديثية، مع بيان مراد المعصوم (عليه السلام).
6. الإسهام في بناء إطار نظري دقيق يمكن الإفادة منه في الدراسات الحديثية والأصولية المعاصرة.

أسباب البحث:

تكمن أسباب البحث في القصور المنهجي للبعد الدلالي الأصولي في الكشف عن مراد المعصوم (عليه السلام) من النصوص الحديثية عند تزاحم الدلالات أو غيابها، وما نتج عن ذلك من اختلاف في توجيه النص الواحد وتباين في مخرجات الاستنباط، الأمر الذي يقتضي دراسة علمية مستفيضة تُقعِّد الضوابط الدلالية الكفيلة بضبط المعرفي في فهم الخطاب الحديثي توجيهًا أصوليًا رشيدًا.

أهمية البحث:

تتجلّى أهمية هذا البحث في أثر الدور المركزي للدلالة عند الأصوليين في فهم قول المعصوم (عليه السلام) وتحديد مراده التشريعي للنص، بوصفها الأداة المنهجية المنضبطة الضامنة لصحة الاستنباط وسلامة توجيه النصوص الحديثية، بما يعزّز الانضباط العلمي في قراءة الخطاب المعصومي ويؤسّس لفهم أصولي رصين قائم على قواعد الدلالة لا على الاحتمال أو الاجتهاد غير المنهجي.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والمطالعة الدقيقة للموضوع، تبين وجود دراستين أساسيتين تتعلقان بالبعد الدلالي للنصوص الحديثية:

1. دراسة: "الدلالة الوظيفية لمعاني ألفاظ الحديث النبوي" مقال منشور، د. سعيد بن محمد الحسني – أستاذ مشارك في أصول الفقه، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة – جامعة بغداد(1443 هـ – 2022 م).

مشكلة الدراسة: ركّزت على الدلالة الوظيفية للألفاظ في النص الحديثي من منظور لغوي وأصولي، وبيّنت أهميتها في توضيح معنى النص، لكنها اقتصرت على الجانب الوظيفي للفظ ولم تتناول كيفية تحديد مراد النصوص الحديثية عند تعدد وجوه الدلالة بشكل منهجي.

2. "أثر مباحث الدلالة الأصولية في فهم النص الحديثي" رسالة ماجستير، د. فاطمة بنت أحمد العمري – دكتوراه في أصول الفقه، كلية الشريعة والحقوق – جامعة ديالى(1444 هـ– 2023 م).

مشكلة الدراسة: تناولت الدراسة أثر مباحث الدلالة مثل العام والخاص والمطلق والمقيد في فهم النصوص الحديثية، لكنها لم تركز على توظيف البعد الدلالي لتعيين مراد المعصوم (عليه السلام) عند غياب الدلالة الواضحة أو تعدد وجوهها، ولم تضع إطارًا منهجيًا يربط بين مباحث الدلالة وبين فهم المعنى المقصود للنص.

وعلى الرغم ما قدمته هاتان الدراستان من تحليلات للدلالة الأصولية للنصوص الحديثية، إلا أن البعد الدلالي لتعيين مراد المعصوم(عليه السلام) عند تعدد وجوه الدلالة أو غيابها لم يُعالج بشكل متكامل، ولم يُقدّم إطارًا منهجيًا دقيقًا يوضح كيفية استخدام الدلالة لفهم المراد الجدي للنص الحديثي، وهو الفراغ الذي يسعى هذا البحث لمعالجته.

فرضيات البحث:

1. يُعدّ البعد الدلالي عنصرًا محوريًا في توجيه دلالة النصوص الحديثية عند الأصوليين والكشف عن مراد النص الحديثي.
2. يتأسس البعد الدلالي في الفكر الأصولي على منظومة متكاملة من الدلالات تشمل الجانب اللغوي، والسياقي، والعقلي، والعرفي.
3. يرتكز توجيه النصوص الحديثية عند الأصوليين على مناهج دلالية متعددة تنعكس على اختلاف طرائق الفهم والعام للنص.
4. يسهم تنوّع المناهج الدلالية في بيان أسباب التفاوت في النتائج الأصولية المستخلصة من النص الحديثي الواحد.
5. يحقق اعتماد البعد الدلالي في تفسير النصوص الحديثية فهمًا أعمق للنص، ويؤدي إلى ترشيد عملية الدلالة في الحديث.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفحص البعد الدلالي وأثره في توجيه النصوص الحديثية، مع توظيف المنهج التطبيقي لتحليل نصوص حديثية محددة وإظهار كيفية تطبيق البعد الدلالي عمليًا في استنباط المعاني وفق قواعد الأصوليين، بما يضمن دقة الفهم ووضوح النتائج العلمية.

خطة البحث:

يُقسّم هذا البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، يركّز كل مبحث على جانب محدد من البعد الدلالي للنصوص الحديثية لتعيين مراد المعصوم، بما يضمن دقة التحليل ووضوح المنهجية العلمية.

وتتضح بنية البحث في ثلاثة مباحث متكاملة تشكل العمود الفقري للتحليل:

المبحث الأوّل: مفهوم البُعد الدلالي وأثره في توجيه النصوص الحديثية.

أولًا: مفهوم البُعد الدلالي:

1- البُعد لغةً واصطلاحًا:

البُعد لغةً هو من ألفاظ التضاد المعروفة في اللغة، يُقابل القُرب، ويُقال: بَعُدَ بُعدًا فهو بعيد، وذلك في الزمان والمكان...[1]. والباء العين والدال أصل صحيح يدلّ على تباعد الشيء عن الشيء. ويُقال: بَعُدَ بُعدًا، وذلك يُستعمل في الأجسام والمعاني[2]. وأيضًا يُستعمل في المعاني كالمحسوسات بَعُدَ المكان، و بَعُدَ العهدُ، وبَعُدَ القومُ: أي صاروا ناءين[3]. وقد يكون معنويًا (كقولهم: بعيدُ الفهم أو بعيدُ النظر)[4].

يُستعمل مصطلح (البُعد) للدلالة على التباعد الحسي أو المعنوي، في الزمان، أو المكان، أو المفهوم، وهو نقيض القُرب. ويُشير إلى تجاوز المسافة، وقد يُستعمل أيضًا في الوصف المجازي للدلالة على الاختلاف، أو بُعد الفهم، أو بُعد النظر؛ مما يُمثل توسعة مهمة في المجال الدلالي لمفهوم (البُعد)، ليشمل الأبعاد النفسية والمعرفية.

والبُعد في الاصطلاح هو الامتداد بين نقطتين أو جسمين في الفراغ [5]. ويتوقف إدراكه على التمييز بين مواضع الأجسام في الفضاء، ويشار إلى أقسام الكمّ المتصل[6].

ويعرفه الشيخ الطوسي على أنه سياق مقولات الكمّ، وهو من الصفات الملازمة للجسم[7]. يدلُّ على نطاق إدراكي أو دلالي يُستخدم لفهم ظاهرة السياق الكامل (المكاني، الزماني، المعنوي)[8].

يُعدُّ البُعد من المقولات الكمّية التي تُدرك بالحس وتُقدَّر بالمسافة، أحد الأبعاد الثلاثة: (الطول، العرض، العمق)، أي: المسافة الفاصلة بين شيئين في أحد أبعاد الإدراك، ويُستعمل في العلوم الطبيعية والفلسفية والمنطقية واللغوية، وقد يدلُّ على تباعد مادي أو معنوي أو دلالي. هذه إشارة إلى أن " الحديث يحتاج إلى فَهمٍ يُراعي حال النبي ﷺ، والسياق، وما يُفهم وراء المعنى المباشر"[9]. يكشف البُعد عن دلالات خفية، أو مقاصدي، أو زمنية تتجاوز ظاهر النص، ويسهم في التمييز بين الحرفي والفهم العميق للحديث، وفقًا للسياقات المختلفة.

2- الدلالة لغةً واصطلاحًا:

الدلالة لغةً هي من دلَّ تدلُّ دلالةً، والدليل هو المُرشد، يدلّك على طريق أو على المعنى[10] تدل على الإرشاد إلى الشيء بالقول أو بالإشارة أو غيرهما [11]، والدلالة هي ما يُفهم من اللفظ أو العلامة[12]، ومن خلال هذا التتبع، يتبين أن الدلالة تتضمن وسائل متعددة الإرشاد والقول والعلامة، وتتجاوز المعنى الحسي إلى المفهوم العقلي والذهني؛ إذ تطوّر مفهومها من معنى ماديّ (الإرشاد على الطريق) إلى معنى تجريديّ(الدلالة على المفهوم أو المعنى). الأمر الذي يُظهر أن الدلالة في اللغة العربية ليست محصورة في الإشارة المباشرة، بل تنمو وتتسع لتشمل الأبعاد المعرفية والبلاغية، مما يجعلها مبدأ أساس في علوم اللغة والبلاغة والتفسير وأصول الفقه.

وفي الاصطلاح كون الشيء بحالة يلزم من العلم به كالعلم بشيء آخر[13]. وما سيُفهم من ظاهر اللفظ، أو ما يقتضيه السياق، سواء كانت مطابقة أو تضمّنًا أو التزامًا"[14]. وقد ترتبط الدلالة بآليات الاستنباط الفقهي في الحكم الشرعي من حيث دلالته اللفظية، وتنقسم إلى منطوق ومفهوم[15].

تُعدّ الدلالة من المفاهيم المركزية في العلوم اللغويّة والشرعيّة على السواء، إذ تُشكّل الركيزة الأساس في فهم النصوص وتحليلها. يكمن جوهرها في كونها علاقةً عقليّةً بين الدالِّ والمدلول، تؤدّي إلى انتقالٍ ذهنيّ من أحدهما إلى الآخر. وتمثل الدلالة بهذا المفهوم البُعدَ العقليَّ التحليليَّ في فهم النصوص الحديثية، خصوصًا في مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، حيث تطوَّر علم الأصول الفقه الأمامي ليمنح الدلالة أهمية محورية، عبر اعتماد أنواعها الثلاث (دلالة المطابقة، دلالة التضمن، دلالة الالتزام)، كذلك لدلالة المفهوم ما يُفهم من اخرج اللفظ كفهم انتفاء الحكم عند انتفاء القيد، وأما المنطوق ما يدل عليه اللفظ بنفسه، وهو من الدلالات المقبولة عن الأصوليين الإمامية[16].

وهذا ما جعل الفقهاء الإماميّين يتميّزون بالدقّة المنهجية في فهم الروايات، وتقديم تفسيرٍ عقلانيٍّ وعلميٍّ للمتون الحديثيّة، بعيدًا عن الجمود في الفهم أو التفسير القائم على التأويل غير المنضبط.

يتضح أن البُعد الدلالي في الحديث يُمثل أداة منهجية لفهم النص الحديثي من داخله، كما تحمله الألفاظ من معانٍ متراكبة تتجاوز ظاهر اللفظ إلى ما يُفهم من السياق أو ترتيب الألفاظ أو المقام الذي ورد في النص[17].

وبوساطة ما سبق، يتبيّن أن البُعدَ الدلالي – بطبيعته الذهنيّة واللغويّة والسياقيّة– لا يقتصر على العلاقة اللفظيّة السطحيّة، بل يتجاوزها ليشمل آليّات الفهم والتأويل وتحليل المعنى في ضوء السياق، ممّا يجعله عنصرًا أساسيًا في علوم اللغة، والفقه، وأصول الحديث.

ثانيًا: أثر البُعد الدلالي في توجيه وفهم النصوص الحديثيّة

يُمثّل البُعد الدلالي مرتكزًا أساسًا في تحليل وفهم النصوص الحديثية؛ إذ يستدعي أولًا ضبط المفاهيم الجوهرية المرتبطة بالنص ومحيطه التداولي، تليها دراسة المنهجية التي يعتمدها كل من الأصوليّين والأخباريّين في قراءة النصوص. وتكمن أهمية البُعد الدلالي في تفعيله على مستويات متعددة: تشمل المستوى اللغوي، والسياقي، والعقلي، لما لذلك من أثر في الكشف عن المعاني العميقة واستنباط دلالات متوافقة مع المرتكزات العقدية والفكرية لكل مدرسة. إن استيعاب هذه الأبعاد لا يُعد ترفًا معرفيًا، بل هو ضرورة منهجية لفهم مضامين الحديث الشريف، إذ

لا يمكن بلوغ مرادات الخطاب الإلهي وأقوال المعصومين(عليهم السلام) ما لم تُقرأ النصوص ضمن سياقاتها اللغوية والمعرفية وتحلل مفاهيمها وفق منظور متكامل وشامل.

ويؤكّد هذا المعنى قوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[18] يتضح من النص القرآني أن الغاية من التنزيل لا تقتصر على مجرد التلاوة، بل تتجاوز ذلك إلى التدبّر والتأمل العقلي، بوصفه السبيل الأمثل لفهم مقاصد الخطاب الإلهي؛ كما في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا**﴾[19]. وهذا المبدأ لا ينحصر في النص القرآني، بل ينسحب أيضًا على النصوص الحديثية، بالنظر إلى ما بينها وبين القرآن من وحدة في المصدر (الوحي) ووظيفة في الهداية، كما يشير إلى ذلك العلّامة الطباطبائي في تفسيره، إذ يذهب إلى أنّ حديث المعصوم تجلٍ من تجليات البيان القرآني وتفسير له من داخل منظومته الفكرية[20].

وفي السياق نفسه، يرى الحرّ العاملي – أحد أبرز أعلام المدرسة الإخبارية – أن الأحاديث الواردة عن المعصومين (عليهم السلام) هي بمثابة شرح بياني لما أجمل في القرآن، بل هي "المبيّن الشرعي للكتاب"، ما يستدعي قراءتها ضمن الأطر التي رسمها القرآن نفسه، لا بمعزل عنه[21].

لذا، فإن التعامل مع الحديث لا بدَّ من أن يقوم على قراءة تأملية سياقية، تُعنى بعمق المعنى لا بسطحية الألفاظ.

كما جاء عن النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم):" نَضَّرَ الله امرَأً سَمِعَ منّا حديثًا فحَفِظَه حتى يُبلّغه غيره، فرُبّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، ورُبّ حامل فقهٍ ليس بفقيه"[22].

يُشير النص النبوي إلى أن حفظ الحديث، وإن كان ذا قيمة، لا يكفي وحده لتحقيق الفقه الحقيقي، ما لم يُصاحبه فهمٌ عميق وبصيرة نافذة. إذ إنّ إدراك الحديث يمرّ بمراحل متدرجة، تُبنى على التأمل والتدبر، لا على الاقتصار بل ظاهر الألفاظ ومجرد الحفظ.

وقد أكّد الإمام الصادق(عليه السلام) هذا المعنى بقوله: "حديثُنا صعبٌ مستصعبٌ لا يُؤمن به إلا مَن امتحن الله قلبَه للإيمان، ولا يَفهم حديثَنا إلا مَن عقلَه الله "[23].

كما أشار (عليه السلام) في موضع آخر إلى أهمية فهم السياق فقال: " اعرفوا منازلَ شيعتنا بقدرِ روايتهم عنّا، وفَهمِهم منّا... "[24].

يُفهم من توجيهات الإمام (عليه السلام) أن الفقه في حديث أهل البيت (عليهم السلام) لا يتحقق بمجرد حفظ الألفاظ ونقلها، بل يتطلب فهمًا تأويليًا عميقًا ينبع من وعيٍ معرفي وتدبّر في مقاصد الكلام وسياقات قائله. فالمطلوب ليس التلقين، بل التفاعل الواعي مع النص لاستخلاص معانيه ودلالاته بما يتناسب مع مرتكزاته العقائدية والبيئية.

تتأكد أهمية البُعد الدلالي في مقاربة النصوص الحديثية ضمن المنهج الأصولي، الذي يمنح مستويات التحليل اللغوي والسياقي والعقلي دورًا محوريًا في الكشف عن مقاصد المعصومين عليهم السلام، لاسيما عند تعدد الاحتمالات أو ورود النصوص بصيغٍ مجملة أو رمزية. وتُعدّ هذه المقاربة الدلالية من أدوات الفهم العميق، التي تسهم في تجاوز الفهم الحرفي إلى تأويل يتناسب مع سياق النص ومقصد قائله. ويجمع السيد الصدر بين البعد الدلالي وفهم مقاصد المعصومين (عليهم السلام)، "من خلال الجمع بين استقراء القصد الفكري للنص، وتوظيف ما أطلق عليه

المنطق الموضوعي والمنطق الذاتي، بوصفهما إطارين لتحليل الدلالة. ويؤدي هذا الربط إلى بناء يقين معرفي في التعامل مع النصوص القطعية، ويتيح الانتقال من الفهم الحرفي الجامد إلى تأويل أوسع وأعمق وأكثر انسجامًا مع مقصديات النص ومتطلباته السياقية"[25].

كما يشير الشيخ معرفة إلى أنّ المقاربة الدلالية تُسهم في رفع الإشكاليات المرتبطة بتعدد القراءات، ولا سيما في المواطن التي يَعُب فيها الاستنباط الحرفي، بسبب ما تشتمل عليه النصوص من إجمال أو رمزية[26].

يتبين أن البعد الدلالي يُمثل أداةً مركزية في الفهم الحديث، بربط بين اللغة والعقل والسياق والتأويل، ويُجسّد التداخل العميق بين علوم اللغة، والفقه، والأصول، والعقيدة. وتكمن خصوصية المنهج الأصولي في هذا السياق باعتباره التأويل جزءًا من الفهم، لا انحرافًا عنه، شرط أن يكون مؤسسًا على دليلٍ أو أصلٍ معتبر.

توجد مجموعةٌ من الأحاديث التي تدل على أهمية الفهم، والعقل، والتأويل العميق في التعامل مع الحديث، وهي أحاديث تُعزّز البّعد الدلالي في المنهج الأصولي.

وإنَّ تتبّع روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) يكشف عن منهجٍ معرفيٍّ واضح، يرفع من شأن الفهم العقلي والدلالي للنصوص، ويُغلّب التأمل والتحليل على الاكتفاء بالنقل الحرفي أو الظاهري. وهو ما ينسجم مع الأسس المنهجية التي قامت عليها المدرسة (الأصولية) في بناء منهجها في استنباط للأحكام الشرعية.

عن الإمام علي في معرفة القرآن (عليه السلام): " كِتَابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ مُبَيّنًا حَلَالَهُ وَحَرَامَهُ، وَفَرَائِضَهُ وَفَضَائِلَهُ، وَنَاسِخَهُ وَمَنْسُوخَهُ، وَرُخَصَهُ وَعَزَائِمَهُ، وَخَاصَّهُ وَعَامَّهُ، وَعِبَرَهُ وَأَمْثَالَهُ، وَمُرْسَلَهُ وَمَحْدُودَهُ، وَمُحْكَمَهُ وَمُتَشَابِهَهُ، مُفَسِّرًا مُجْمَلَهُ، وَمُبَيّنًا غَوَامِضَهُ"[27]، يُشير الإمام (عليه السلام) إلى ضرورة التمييز الدلالي بين أنواع الخطاب، وهو ما يفرض على القارئ أن امتلاك أدوات تأويلية تمكّنه من تحديد المقصود بدقة. وينطبق هذا المبدأ على الحديث الشريف.

وحديث الإمام الصادق (عليه السلام) في معرفة الفقيه: "إنّا لا نعدُّ الرجل فقيهًا حتى يعرف معاريض كلامنا، وإنّ الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهًا، لنا من جميعها المخرج"[28]. هذا الحديث يسلّط الضوء على أهمية فهم المعاريض والتأويلات في نصوص أهل البيت (عليهم السلام)، ويؤكد أن ظاهر الكلام لا يكفي في مقام إدراك المعنى الشرعي الكامل.

وعن الإمام الباقر (عليه السلام): "إذا حدّثتكم بحديث فاسألوني من كتاب الله"[29]. هذا الحديث يُؤكّد مبدأ التفسير والتقاطع بين الحديث والقرآن، ممّا يقتضي تحليلًا دلاليًا عميقًا يجمع بين النصوص في بنية معرفية واحدة. وهذا جوهر المنهج الأصولي في الترجيح والتأويل.

تُظهر هذه النصوص ــ بما لا يدع مجالًا للشك – أنّ المدرسة الأمامية، ولا سيما التيار الأصولي منها، تقوم على فهم دلالي شامل للنصوص، لا يقتصر على ظاهر الألفاظ، بل يستنطق السياق، ويوظّف العقل، ويستحضر الانسجام بين القرآن الكريم والحديث الشريف، في بناء رؤية معرفية متكاملة تتجاوز الجمود الظاهري، وتستجيب لتحوّلات الواقع ومتغيراته. كما يُؤيَّد هذا المنهج بما ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام): "**علينا إلقاء الأصول**

إليكم، وعليكم التفريع"[30]. وهي رواية تدلّ بوضوح على دعوة الإمام إلى التفعيل العقلي والدلالي للنص، لا مجرد حفظه أو نقله.

كما يؤكد السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله تعالى) هذا الاتجاه في تحليله للمنهج الأصولي، حيث يرى أن النص لا يُفهم إلا ضمن شبكة دلالية عقلية–سياقية تتجاوز الظاهر اللفظي، معتمدًا على مبادئ مثل "القرائن المتصلة والمنفصلة" و"الظهور النوعي"[31].

المبحث الثاني: أنواع الدلالات وأثرُها في توجيه النصّ الحديثي

أولًا: الدلالة اللفظيّة

1– دلالة المطابقة: "دلالة اللفظ على تمام ما وُضع له تسمى دلالة المطابقة، وهي الأصل في الاستعمال"[32].

وعرف الخوري بقوله: "العمل بظاهر اللفظ إنما هو من باب دلالته الطابقية ما لم تقم قرينة على الخلاف"[33].

روي عن الإمام الصادق "عليه السلام" أنه قال: "لا صلاةَ إلا بطهور" [34]

فالحديث يدل بالمطابقة على اشتراط الطهارة لصحة الصلاة، فدلالة المطابقة ـ كما قرّرها الأصوليّون ـ هي دلالة اللفظ على تمام ما وُضع له من غير زيادة ولا نقص. وعند تطبيق هذه الدلالة على الحديث أعلاه فإن "لا صلاة" يدلُ على نفي حقيقة الصلاة الشرعيّة لا على نفي كمالها؛ لأن الأصل ي النفي حمله على الحقيقة الشرعية ما لم تقم قرينة على خلافه. كما ذكر الشيخ الأنصاري بقوله: " إذا ورد النفي في العبادات ولم تقم قرينة على نفي الكمال، حُمل على نفي الحقيقة"[35].

2– الدلالة التضامنية: لغة: (ضَمَنَ) الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي شَيْءٍ يحوجه، مِنْ ذَلِكَ قَوْهُمْ: ضَمَّنَتُ الشَّيْءَ، إِذَا جَعَلْتَهُ فِي وعائِهِ[36]، وهو أكثر قربا من المراد من التضمن.

عرف الشيخ الأنصاري (ت 926 ه) أنّ الدلالة هي: "الدلالة كون الشَّيْء بِحَالَة يلزم من العلم بِهِ العلم بِشَيْء آخر، دلالة اللفظ على معناه مطابقة[37]، وعلى جزئه تضمن وعلى لازمه الذهني التزام وهذا التفريع في تقسيم الدلالة إنما هو في جانب التقسيم المنطقي لدلالة اللفظ على المعنى، كما روية حديثًا عن الإمام الصادق (عليه السلام)قال: "إنَّ رَسُولَ الله (ﷺ) حَرَّمَ المَيتَةَ وَثَمَنَهَا"[38]. فإن تحريم العنوان الكلي يدلّ على تحريم أجزائه الداخلة فيه،، لأن الجزء داخل في مفهوم المسمّى عرفًا وشرعًا، وتحريم الثمن ذُكر تنبيهًا على بعض الأجزاء لا على معنى الخارج للماهية.

3– الدلالة الالتزامية: الالتزام لغة: هو الرفيق الملازم الذي لا ينفك[39] وفي الاصطلاح دلالة اللفظ على المعنى خارج عن المعنى المطابق له[40]، كما ورد عن الإمام الصادق (عليه السلام) في حكم الشفعة عند وحدة الأرف، حيث قال: " **إذا رفت الأرف وحدت الحدود فلا شفعة**"[41]. النص تحديد الحكم، غير أن فهم سبب النهي عن الشفعة في ذلك الموضع يستلزم الرجوع إلى قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) والمنهج العام في نصوص أهل البيت (عليهم السلام) بعد إدراك حاجة الموقع إلى صرف الضرر والإضرار– أي: انتقال الذهن من مدلول المطابقة

إلى معنى لازم له، وهو الامتناع عن الإضرار بحقوق الشركاء في الأرض، وهذا يُعدّ من دلالة التزام وليست دلالة مطابقة.

ثانيًا: الدلالة غير اللفظية:

1- **الدلالة السياقية:** وهي ما يدل عليه اللفظ حال التركيب والنظم في سياق معين، إذ إن اللفظ قد يكون له معنى حال الإفراد، ويكون له معنى آخر حال التركيب. والسياق يشتمل على نوعين: سياق النص، وسياق الموقف، وقد أشار الجاحظ إلى سياق الموقف في تقسيمه للدلالة، إذ يقول: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها: اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال"[42]، ويقصد بدلالة الحال: (المقام)، وجاءت في بيان العلاقة بين النوعين المقولة الشهيرة: «لكل مقام مقال"[43].

وقد أشار الكليين بكتابه الكافي أن اعتبار سياق الكلام من أهم القرائن في تعيين المراد، و أهمية اعتبار سياق الكلام في فهم المراد وتعيينه فيقول الإمام جعفر الصادق(عليه السلام) في قوله لأصحابه في مقام التحذير من مخالفة أوامره: " اعمَلُوا ما شِئْتمُ، فإنَّكم ملقون ما قَدَّمتُم"[44]. يفهم من صياغة النص ليس ترخيصًا ولا تخييرًا، بل تهديد وزجر، لأنه ورد في مقام الوعظ والتخويف من العاقبة.

2- **الدلالة الحالية والمقام:** هي المعنى الذي يُفهم من حال المتكلم أو المخاطب دون تصريح لفظي، كما إن الحال والقرائن الحالية لها أثر أساس في تعيين المراد الجدي، وقد تكون أقوى من اللفظ نفسه[45]. كحديث عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "سُكوتُ البِكرِ إقرارُها"[46] الإقرار لم يُفهم من لفظ، بل من حال السكوت في مقام السؤال[47]، البعد الدلالي في (الإقرار) لم ينطق به، بل فُهم من حال السكوت هو مثال صريح لما يسميه الأصوليون دلالة الحال.

3- **الدلالة الإشارية (الإيمائية):** عرفها السيد الخوري بالإشارة إذا اقترنت بالمقام تقوم مقام اللفظ في إفادة المعنى[48]، من دون معرفة الكلام والتوجيه. كالحديث الدال في قصة السيد مريم العذراء (عليها السلام) في قوله تعالى: ﴿**فأشارت إليه قَالُواْ كيف نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي لمهد صبيا**﴾[49]. عن الإمام الباقر (عليه السلام) قال: " فأشارت إليه، فجعل الله الإشارة بمنزلة الكلام"[50]. دلالة الإشارة هنا أدّت بمعنى الكلام تمامًا، يُعد من صريح الدلالة غير اللفظية.

4- **الدلالة العرفيّة:**العرف العقلائي قرينة غير لفظية معتبرة في فهم الخطابات الشرعية، ويعده حجة لأنه الميزان في فهم الكلام من غير حاجة إلى قرينة خاصة[51]، كالدلالة الواردة في نص الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: "إنما نُكلم الناس على قدرِ عقولِهم"[52]، هنا النص يدل على إمضاء الشارع للعرف العلائي في تشخيص المفاهيم؛ لأن الشارع خاطب الناس بلغتهم وعلى وفق محاوراتهم[53]، كما الدلالة أفادت العرف العام، ليس كما يظن السامع بلفظ خاص، إنما تعارف عليه المسلمون، وهو اعتماد صريح في فهم خطاب المعصوم للدلالة وفق ما يفهمه الناس بعقولهم وأعرافهم، لا على معانٍ خفية أو اصطلاحات خاصة إلا ببيان، وهو أساس اعتماد الدلالة العرفيّة في تفسير النصوص.

5- **الدلالة الفعلية:** مراد فعل المعصوم حجة بنفسه ويدل على الحكم من دون قول، في حديث عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: "ما أتاكم عنا من فعل فخذوا به"[54] الدلالة هنا أفادة الفعل عبر نص المعصوم هو صرح في حجية الفعل الصادر عن المعصوم، وهو أصل أساس في الدلالة الفعلية عن الإصوليين، و**الفعل** قد يكون أقوى دلالة من القول في بيان المجملات، السنة الفعلية تؤدي أثر البيان العملي للتشريع، وهي أوضح من القول أحيانًا[55].

من خلال ما سبق تظهر أهمية الدلالة الفعلية:

1- إثبات مشروعية الفعل: ففعل المعصوم يدلُّ أقل مراتبه على الجواز، لأن صدوره منه كاشف عن رضى الشارع به.

2- البيان العملي للأحكام: تكون الدلالة الفعلية شرحًا تبيقيًا للنصوص المجملة، فيتضح الحكم بالفعل أكثر من القول أحيانًا.

3- كشف الحكم الواقعي: بما أن المعصوم لا يفعل إلا بحق، فإن فعله يكشف عن الحكم الشرعي الواقعي، لا عن مجرد الترخيص.

4- تعيين الكيفية والهيئة: يُستفاد من فعله كيفية الامتثال وحدوده، كأفعال الصلاة والحج وغيرها من العبادات.

5- الترجيح عند تعارض الاحتمالات: عند تعدّد المفهوم، يُقدَّم ما وافق فعل المعصوم؛ لأن الفعل أصدق دلالة من الاحتمال النظري.

6- ضبط الاستنباط ومنع التأويل: الدلالة الفعلية تمنع التفسيرالذهني البعيد، وتُبقى الفهم ضمن إطار السيرة المعصوميّة.

بوساطة بيان بعض الدلالات في توجيه الحديث، فيما يأتي بيانٌ منهجيّ لما نستفيده من دراسة الأبعاد الدلالية في توجيه الأحاديث (قول المعصوم)، مع بيان أن للحديث أبعادًا دلاليّة متعددة:

أولًا: تحقيق الفهم الموضوعي للنص الحديثي:

تُسهم دراسة البعد الدلالي في الانتقال من الفهم التجزيئي للنص إلى الفهم الموضوعي[56]، عبر تحليل الدلالة اللفظية والسياقية والمقامية في قول المعصوم، وهو ما تعتمد عليه الدراسات الحديثية المعاصرة.

ثانيًا: الكشف عن تعدّد الأبعاد الدلالية في الحديث الواحد:

تؤكد الدراسات الحديثية الحديثة أن الحديث قد يحمل أكثر من بُعد دلالي: فقهي، أخلاقي، اجتماعي، تربوي[57]، ولا يصح حصره في بعدٍ واحد، بل تُفهم الدلالة ضمن شبكة المعاني المحتملة التي يدلُّ عليها النص الحديثي.

ثالثًا: توجيه الأحاديث ورفع التعارض الدلالي:

من أهم ثمرات البعد الدلالي في الدراسات المعاصرة هو حلّ التعارض الظاهري بين الأحاديث عبر اختلاف الدلالة، لا إسقاط النص، وذلك بالتمييز بين الدلالة الحقيقية، والبيانية، والإرشادية والظرفية[58].

رابعًا: ربط الدلالة بالسياق الزماني والمخاطب:

تؤكد المرسة الحديثية للحديث أن فهم قول المعصوم لا يتم إلا عبر تحليل البعد الدلالي المرتبط بالسياق الاجتماعي والثقافي للمخاطب[59]، وهو ما يسمى بالدلالة التداولية أو المقامية.

خامسًا: منع الجمود النصّي في الاستنباط:

تُظهر الدراسات المعاصرة أن الاقتصار على ظاهر اللفظ دون تحليل دلالي يؤدي إلى الجمود، بينما دراسة البعد الدلالي تُبقي النص حيًا وفاعلًا في توجيه الحكم والفهم، مع الحفاظ على أصالة النص الحديثي[60].

ولا يقتصر أثر دراسة البعد الدلالي في توجيه أحاديث المعصوم على ماتقدم ذكره فحسب، بل تتتّسع دوائره لتشمل فوائد أخرى دلاليّة ومنهجية لم يّتح استصاؤها هنا. وقد اقتر هذا العرض على أبرز تلك الاستفادات بحسب حدود اطّلاع الباحث وإمكانات هذه الدراسة، على أن يبقى المجال مفتوحًا لمزيد من البحث والتوسع.

المبحث الثالث

التطبيقات الأصولية للبعد الدلالي في توجيه النصوص الحديثية

تُعدّ الدلالة من أهم الركائز المنهجية في فهم النصوص الحديثية عند الإمامية، إذ بها يُكشف عن مراد المعصوم (عليه السلام) عبر الألفاظ والسياق والقرائن العقلية واللفظية. وقد أكّد الأصوليون أن النص لا يُفهم بمجرد ظاهره الحرفي، بل عبر تحليل دلالته من جهة العموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والدلالة المطابقية والالتزامية، لما لذلك من أثر مباشر في توجيه المعنى الاجتماعي والفكري للنصوص الحديثية. وقد أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى هذه الحقيقة بقوله: " إنما يُعرف الحقُّ بالرجال إذا عُرفوا بالحق"[61]، وهو ما يدلُّ على ضرورة التمييز بين ظاهر القول ومقصوده الواقعي. كما قرّر علماء الإمامية أن علم الأصول هو الأداة المنهجية لفهم دلالات الحديث، لا بوصفه علمًا فقهيًا محضًا، بل علمًا لفهم الخطاب الديني في أبعاده المعرفية والاجتماعية. ومن هنا أصبحت الدلالة أساسًا في بناء الوعي الديني الصحيح وصيانة النص من الفهم السطحي أو المنحرف، وبعد هذا البيان النظري، سنعرض في المبحث الآتي نماذج وتطبيقات من هذه الدلالات في النصوص الحدثية كما قرّرها الأصوليون الإمامية[62].

النموذج الأول: عن النبي الأكرم (ﷺ) قال: " لا يؤمنُ أحدكم حتى يُحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه"[63].

الحديث يدلُّ على الوجوب الأخلاقي والاجتماعي للمعاملة بالمثل، أي: أن الإيمان لا يكتمل إلا بالاهتمام بحقوق الآخرين والعمل على مصالحهم كما يحب استخرجها الأصوليون من السياق، وليس مجرد النفي العام، بل هي دلالة على مطلوبية فعل الخير الآخرين كشرط تكاملي للإيمان[64].

يرى الصدر أن ربط الإيمان الحقيقي ببناء مجتمع قائم على المساواة النفسية بين الفرد وغيره، ويحوّل الأخلاق من شأن فردي إلى شأن اجتماعي[65] فلا يكون الإنسان مؤمنًا حتى يجعل غيره كمصلحته مع نفسه، وينقل من حالة وجدانية إلى حالة سلوكية عملية في المجتمع، والمؤمن الذي لا يريد الخير للناس كما يريده لنفسه لم يدخل بعد في

دائرة الإيمان الواعي"[66] دلالته رفض الفردية المفرطة، وتأسيس ثقافية حقوق الإنسان في الإسلام وأن الإيمان مسؤولية اجتماعية.

البعد العقدي: الإيمان ليس تصديقًا فقط، بل سلوك اجتماعي قائم على محبة الخير للآخرين.

البعد الأخلاقي: الحديث يدل على (الإيثار، الرحمة، نفي الحسد، تهذيب النفس).

البعد الاجتماعي: اعتُبر أساسًا التضامن الاجتماعي، والعدالة في حقوق الإنسان للفكر الأمامي.

يُبين الحديث قاعدة أساس في بناء المجتمع وهي الحرص على حقوق الآخرين والمصلحة المشتركة شرط اجتماعي يكمل الانتماء الديني، ويؤسس لمبدأ التضامن، والتكافل، والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، بحيث تصبح الأخلاق جزءًا من الانتماء الديني لا مجرد شعور شخصي.

النموذج الثاني: عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام) قال: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا"[67]. يدلُ الحديث على وجوب التعاون والتكافل الاجتماعي بين المؤمنين، وأن المجتمع الإسلامي يُفترض أن يكون متماسكًا متعاونًا مثل البنيان، كل فرد فيه يدعم الآخر في المصالح والمعاش والمعروف. ويبين الأصوليون الإمامية يوضحون أن لفظ " **كالبنيان يشد بعضه بعضًا**" يحتوي على دلالة العموم الشمولي في حسن التآزر الاجتماعي، فهو ليس تشبيهًا بل قرينة دلالية على ان العلاقات بين المؤمنين واجبة مترابطة. الحديث يُفهم من سياقه الاجتماعي واللفظي على أن التعاون شرعية، وليست مجرد توصية أخلاقية[68].

جهة الاستفادة من الحديث:

1- أساس التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي؛ يُبين الحديث أن المؤمنين بُرمجوا ليكونوا كالبنيان، أي: مترابطين في المصالح، متعاونين في شؤون الحياة، ولا يمكن للمجتمع أن يقوم بدون تلاحم أفراده.

2- وجوب التعاون والتعاضد؛ لا يقتصر معنى الحديث على التعارف أو الشعور الطيب، بل يحمل حكمًا اجتماعيًا دالًا على وجوب التعاون بين المسلمين في مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

3- إعلاء قيمة التضامن الجماعي؛ يقدم الحديث قاعدة أساس تُستعمل في استنباط قواعد أصولية في المعاملات والعلاقات الاجتماعية، مثل وجوب نصرة المظلوم والرحمة بالمحتاج وإعانة اليتيم.

النموذج الثالث: عن الإمام الحسن (عليه السلام) قال: "إنَّ الحِلمَ زينةُ العِلم، والصَّمتُ زينةُ الحِلم، والسَّخاءُ زينةُ الغِنى، والتواضعُ زينةُ الحَسَب"[69]. وقد استدلَّ علماءُ الإمامية الأوائل بهذا اللون من النصوص على أنّ الخطابَ الأخلاقي الصادر عن المعصوم (عليه السلام) لا يقتصر على الوعظ والإرشاد السلوكي، بل يتضمّن دلالةً عقليةً معياريةً يُراد بها تقويمُ الفعل الإنساني وإرشادُ العقل إلى جهات الحُسن والكمال فيه، فقد قرَّر الشيخ المفيد أنّ هذه النصوص تدخل في باب اللطف الإلهي الذي يُقرّب المكلَّف من الطاعة ويبعثه على امتثال ما فيه صلاحه الدنيوي والأخروي[70].

وعدَّ السيد المرتضى أنها تؤسس للحسن والقبح العقليين إذ يكشف كلامُ المعصوم فيها عن جهةٍ عقليةٍ سابقةٍ على التشريع، يُدركها العقل ويؤكّدها النقل[71].

بينما ذهب الشيخ الطوسي إلى أن دلالتها إرشادية لا إنشائية أي: أنّها ترشد إلى ما يحكم به العقل من كمالات

الأفعال، ولا تُنشئ حكمًا تعبديًا مستقلاً بذاته[72].

وعليه، فإن هذه النصوص تمثّل عند الأصوليين الإمامية شاهدًا واضحًا على التلازم بين الحكم العقلي والتوجيه الشرعي في مجال القيم الأخلاقية، وتؤكّد أنّ خطاب المعصوم (عليه السلام) يجمع بين البيان التشريعي والتقويم العقلي في آنٍ واحد وفي حالة الدلالة أيضًا.

النموذج الرابع: قال الإمام الحسين بن علي (عليه السلام): النَّاسُ عَبِيدُ الدُّنْيَا، وَالدِّينُ لَعِقٌ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، يَحُوطُونَهُ مَا دَرَّتْ مَعَايِشُهُمْ، فَإِذَا مُحِّصُوا بِالْبَلَاءِ قَلَّ الدَّيَّانُونَ"[73].

يمثّل هذا الحديث أصلًا دلاليًا واضحًا في تقويم السلوك الإنساني عند تزاحم الدين مع المصلحة، وقد اعتمده علماء الإمامية الأوائل شاهدًا على أنّ خطاب المعصوم (عليه السلام) يكشف عن معيارٍ عقليٍّ موضوعيٍّ لصدق الطاعة من صوريتها. فقرّره الشيخ المفيد ضمن باب اللطف الإلهي في تمييز حقيقة الامتثال[74]، بينما أكّد الشيخ الطوسي أنّ دلالته إرشادية إلى حكم العقل في كشف حقيقة التدين لا حكم تعبدي مستقل[75].

تتجلّى ثمرة هذا البحث في أنّ حديث الإمام الحسين (عليه السلام): "**الناس عبيد الدنيا، والدين لعِقٌ على ألسنتهم...**" لا يقتصر على توصيفٍ تاريخي لواقع اجتماعي مضى، بل يؤسّس لرؤيةٍ تحليلية معاصرة لفهم السلوك الديني عند تزاحم القيم مع المصالح. وقد أكّد المفكّرون المعاصرون من علماء الإمامية أنّ هذا النمط من النصوص يمثّل قاعدةً معيارية في نقد التدين الشكلي وربطه بالبُعد العقلي والأخلاقي.

أولًا: على المستوى المعرفي والفكري:

يُفيد هذا الحديث في بناء وعي نقدي لدى القارئ المعاصر تجاه ظاهرة التدين القائم على المصلحة، ويؤكّد على أنّ الدين الحقيقي يُختبر في لحظة التضحية لا في لحظة الرخاء. وقد أشار إلى هذا المعنى الشهيد مرتضى مطهري في تحليله لنهضة الإمام الحسين عليه السلام، معتبرًا أنّ كربلاء كشفت الفرق بين الإيمان الواعي والإيمان النفعي[76].

ثانيًا: على المستوى الاجتماعي والنقد الحضاري

يساعد هذا الحديث الباحث في تفسير مظاهر الازدواجية الدينية في المجتمعات المعاصرة، حيث يُرفع شعار الدين ما دامت المصالح محفوظة، فإذا تعارضت المصالح مع القيم تراجع الالتزام. وقد أكّد هذا المعنى السيد محمد حسين فضل الله في دراساته عن الوعي الديني، إذ عدّ أنّ أزمة التدين المعاصر تكمن في تحوّله إلى هوية اجتماعية لا إلى التزام أخلاقي[77].

ثالثًا: على المستوى الأصولي والمنهجي

يفتح هذا الحديث أفقًا للباحث الأصولي في التمييز بين الدلالة الإرشادية والدلالة الإنشائية في النصوص الأخلاقية، ويؤكّد أنّ كثيرًا من أقوال المعصومين تمثّل بيانًا لحكم العقل في تقويم الأفعال. وقد قرّر هذا الاتجاه السيد محمد باقر الصدر حين جعل النصوص الأخلاقية جزءًا من بناء النظرية الإسلامية في السلوك الإنساني، وربطها بمفهوم المسؤولية والاختيار[78].

رابعًا: على المستوى التربوي والروحي

يقدّم هذا الحديث للقارئ المعاصر أداةً لتقويم ذاته، إذ يجعل معيار الصدق الديني هو الموقف عند الابتلاء، لا

مجرد الادّعاء اللفظي. وقد أكّد هذا المعنى عبد الهادي الفضلي في تحليله للأخلاق الإسلامية، حيث اعتبر أنّ النصوص الحسينية تشكّل مدرسة في تربية الضمير الإنساني على تحمّل المسؤولية[79].

خامسًا: ثمرة البحث في الدراسات المعاصرة

يمكن توظيف هذه الدلالة في بحوث علم الاجتماع الديني، والدراسات الأخلاقية، ونقد الخطاب الديني المعاصر، بوصفها معيارًا نصيًا–عقليًا في التفريق بين التدين الأصيل والتدين الوظيفي، وهو ما يمنح البحث بعدًا تطبيقيًا يتجاوز الإطار النظري إلى قراءة الواقع المعاصر، فإن القيمة العلمية لهذا الحديث في البحث المعاصر تكمن في كونه جسرًا بين النص التراثي والتحليل الحديث للسلوك الديني، وفي كونه شاهدًا على وحدة البعد العقلي والأخلاقي في خطاب المعصوم عليه السلام، مما يجعله نصًا صالحًا للاشتغال الأصولي والاجتماعي والتربوي في دلالة واحدة.

فإن ما توصّل إليه هذا البحث لا يختص بحديث الإمام الحسين (عليه السلام) وحده، بل يمثّل نموذجًا يمكن تعميمه على مرويات سائر المعصومين (عليهم السلام)، إذ إن تراثهم الحديثي زاخر بنصوص تحمل أبعادًا دلالية مماثلة في تقويم الإنسان، وكشف دوافعه، وبيان معايير الصدق الديني، وإرساء العلاقة بين الحكم العقلي والتوجيه الشرعي.

ومن هنا، تبرز أهمية استكمال هذا المشروع البحثي من خلال دراسة الأبعاد الدلالية في أحاديث بقية الأئمة عليهم السلام، للكشف عن وحدة المنهج المعرفي والأخلاقي في خطابهم، وإبراز دور الحديث الشريف بوصفه مصدرًا تأسيسيًا في بناء الفكر الإسلامي المعاصر، لا مجرد مادة تراثية تاريخية.

وبذلك يكون هذا البحث خطوة تمهيدية في مسار علمي أوسع، يهدف إلى إعادة قراءة مرويات المعصومين (عليهم السلام) قراءةً دلالية أصولية معاصرة، تربط بين النص والعقل، وبين التراث والواقع، وتفتح آفاقًا جديدة للباحثين في علوم الحديث والأصول والفكر الإسلامي.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى أن البعد الدلالي يمثّل أحد الركائز المنهجية في توجيه النصوص الحديثية عند الأصوليين، وأن عملية فهم الحديث الشريف لم تُبنَ على ظاهر اللفظ وحده، بل على منظومة متكاملة من الدلالات التي تراعي السياق والقرائن والعقل والعرف. كما تبيّن أن اختلاف المناهج الدلالية المعتمدة في تحليل النصوص الحديثية أدّى إلى تنوّع في طرائق الفهم والاستنباط، وأن التطبيقات الأصولية كشفت عن قدرة البعد الدلالي على معالجة الإشكالات للنص الحديثي، بما يسهم في تحقيق فهم منضبط للنص ويعزّز سلامة الاستدلال والمعنى الواضح للحديث.

نتائج البحث:

1. أثبتت الدراسة أن للدلالة أثرًا رئيسًا في توجيه النصوص الحديثية عند الأصوليين، إذ اعتمدوه أساسًا في الكشف عن المراد الجدي للنص وتحديد دلالته الشرعية.
2. أظهرت النتائج أن مفهوم الدلالة في الفكر الأصولي لا يقتصر على الدلالة اللفظية، بل يقوم على مجموعة من الدلالات المتداخلة، تشمل الدلالة اللغوية والسياقية والعقلية والعرفية.

3. بيّنت الدراسة أن توجيه النصوص الحديثية عند الأصوليين يستند إلى مناهج دلالية متعددة، وهو ما أسهم في اختلاف مسالك الفهم والاستنباط تبعًا لاختلاف المنهج المعتمد.
4. دلّت التطبيقات الأصولية على أن البعد الدلالي أسهم في معالجة الفهم القائم على التورية عبر الدلالة على أساس المعنى والسياق الواضح للنص الحديثي.
5. انهت الدراسة إلى أن اعتماد البعد الدلالي في توجيه النصوص الحديثية يؤدي إلى ضبط عملية الاستنباط الشرعي، ويحول دون الوقوع في الفهم الحرفي القاصر للنصوص الحديثية هو مراد المعصوم (عليه السلام).

الهوامش:

1) الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب العين، 293/1.
2) ابن فارس: مقاييس اللغة (مادة: د ع ب)، 1/ 292.
3)ابن منظور: لسان العرب، مادة (بعد)، 3/ 76.
4) الزبيدي:تاج العروس، مادة (بعد)، 209/4.
5) الرازي: مفاتيح الغيب، 2/ 123.
6) الفارابي: إحصاء العلوم، 43.
7) الطوسي : تجريد الاعتقاد، 61.
8) د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، 113.
9) الطهطاوي : شرح عقود الجمان في علوم الحديث، 74.
10) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، 63/8.
11) الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، 157/1.
12)الفيومي: المصباح المنير، 239/1.
13) الجرجاني: التعريفات، 1/ 94.
14) الشهيد الأول: القواعد والفوائد، 1/ 73.
15) الشيخ مرتضى الأنصاري: فرائد الأصول (الرسائل)، 38/1.
16) الخوئي: محاضرات في أصول الفقه، 1/ 205-210.
17) السامرائي: معاني النحو، 1/ 12.
18) ص: 29.
19) محمد: 24.
20) الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، 5/ 13.
21) الحر العاملي: الوسائل، المقدّمة، 6/1.
22) الصدوق: الخصال، 113.
23) الكليني: الكافي، 401/1.
24) الكليني: الكافي، 213/2.
25) محمد باقر الصدر: الأسس المنطقية للاستقراء،150-160.

26) محمد هادي معرفة: علوم الحديث ومصطلحه، 130-133.
27) الشريف الرضي، نهج البلاغة، 25/1.
28) الكليني، الكافي، 1/ 65، باب اختلاف الحديث.
29) الطوسي، الاستبصار، 9/1.
30) الكافي، للكليني، 52/1.
31) محمد باقر الصدر: الحلقات في علم الأصول، 2/ 121-125.
32) الأنصاري: فرائد الأصول،33/1.
33) الخوئي: محاضرات في أصول الفقه، 45/1.
34) الكليني: الكافي، 14/3، باب الطهور.
35) الأنصاري: فرائد الأصول، 84/1.
36) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، 3/ 372.
37)الأنصاري: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، 79-80.
38) الحر العاملي: وسائل الشيعة، 84/17.
39) الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 2029/5.
40) الشيخ المظفر: أصول الفقه، 39/1.
41) الكليني، الكافي، 5/ 280.
42) الجاحظ، البيان والتبيان، 1،82.
43) الجاحظ، الحيوان، 201/1.
44) الكليني: الكافي، 453/2.
45) الصدر: بحوث في علم الأصول، 64/2.
46) الحر العاملي: وسائل الشيعة، 284/20.
47) الخوئي: محاضرات في أصول الفقه، 49/2.
48) المصدر السابق: 1/ 92.
49) مريم: 29.
50) الطبرسي: مجمع البيان، 406/6.
51) الخوئي: محاضرات في أصول الفقه، 62/1.
52) الكليني: الكافي، 1/ 23.
53) ينظر:المظفر: أصول الفقه، 46/1.
54) الحر العاملي: وسائل الشيعة، 92/27.
55) ينظر: الصدر: دروس في علم الأصول، 221/1.
56) معرفة: التمهيد في علوم القرآن والحديث، 311/2.
57) السبحاني: أصول الحديث وأحكامه، 187.
58) علي أكبر رشاد: منهج فهم الحديث، 1/ 224.
59) ينظر: محمد علي مهدي نزاد: الدلالة والسياق في الحديث الشريف، 96.
60) ينظر: غلامحسين إبراهيمي ديناني، العقل والدلالة في النص الديني، 142.

61) الشريف الرضي: نهج البلاغة، 141.
62) ينظر السبحاني: أصول الحديث وأحكامه في علم الأصول، 45-47.
63) الصدوق: من لا يحضره الفقيه، 4/ 394.
64) ينظر النائيني: فوائد الأصول، 1/ 115-116.
65) الصدر: الأسس المنطقية للاستقراء،412/2.
66) فضل الله: من وحي القرآن، 221/3.
67) الكليني: الكافي، 2/ 297.
68) نظر: الخوئي: محاضرات في أصول الفقه، في تحليل دلالات النص الاجتماعي وأثره في فهم الحكم العام، 2/ 104-106.
69) الكليني: الكافي، 2/ 113، باب الحِلم،رقم(6).
70) المفيد: تصحيح الاعتقاد، 64.
71) المرتضى: الذخيرة في علم الكلام، 1/ 278.
72) الطوسي: العدة في أصول الفقه، 1/ 38.
73) ابن شعبة الحراني: تحف العقول،243.
74) المفيد: أوائل المقالات، 41.
75) الطوسي: العدة في أصول الفقه، 1/ 40.
76) مطهري: الملحمة الحسينية، 1/ 52.
77) فضل الله: الحسين مشروع شهادة،87.
78) الصدر: المدرسة الإسلامية، 114.
79) الفضلي: دروس في الفكر الإسلامي، 203.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1. ابن شعبة الحراني أحمد بن شعبة (ت334هـ / 945م)، تحف العقول، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
2. ابن فارس محمد بن يحيى (ت395هـ / 1004م)، مقاييس اللغة، تحقيق: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
3. ابن منظور محمد بن مكرم (ت711هـ / 1311م)، لسان العرب، تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر العربي – القاهرة – مصر، الطبعة الأولى (1395هـ / 1975م).
4. الأنصاري الشيخ مرتضى (ت1281هـ / 1864م)، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
5. الأنصاري الشيخ مرتضى (ت1281هـ / 1864م)، فرائد الأصول (الرسائل)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
6. الجرجاني أبو الوفاء علي بن محمد (ت471هـ / 1079م)، التعريفات، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة

الأولى (1400هـ / 1980م).
7. الحر العاملي محمد بن الحسن (ت1104هـ / 1692م)، الوسائل، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
8. الحر العاملي محمد بن الحسن (ت1104هـ / 1692م)، وسائل الشيعة، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
9. الخوئي محمد حسن (ت1413هـ / 1992م)، محاضرات في أصول الفقه، دار الأضواء – النجف – العراق، الطبعة الأولى (1410هـ / 1990م).
10. الرازي محمد بن أحمد (ت606هـ / 1210م)، مفاتيح الغيب، دار المعرفة – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
11. الراغب الأصفهاني محمد بن عمر (ت502هـ / 1108م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مصطفى الغلاييني، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
12. الزبيدي جمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت1205هـ / 1791م)، تاج العروس، تحقيق: محمد رضا قزويني، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1402هـ / 1982م).
13. السامرائي علي (ت1420هـ / 2000م)، معاني النحو، دار الفكر – بغداد – العراق، الطبعة الأولى (1420هـ / 2000م).
14. السبحاني جعفر (ت1422هـ / 2001م)، أصول الحديث وأحكامه، دار المحجة البيضاء – قم – إيران، الطبعة الأولى (1422هـ / 2001م).
15. الشريف الرضي محمد بن الحسين (ت406هـ / 1015م)، نهج البلاغة، دار الفكر العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
16. الشهيد الأول محمد بن إسماعيل (ت1088هـ / 1677م)، القواعد والفوائد، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
17. الصدوق محمد بن علي (ت381هـ / 991م)، من لا يحضره الفقيه، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
18. الصدوق محمد بن علي (ت381هـ / 991م)، الخصال، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
19. الطباطبائي محمد حسين (ت1401هـ / 1981م)، الميزان في تفسير القرآن، دار الإمام الصادق – طهران – إيران، الطبعة الأولى (1405هـ / 1985م).
20. الطبرسي علي بن محمد (ت548هـ / 1153م)، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: حسين الطهراني، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1405هـ / 1985م).
21. الطهطاوي أحمد (ت1290هـ / 1873م)، شرح عقود الجمان في علوم الحديث، دار الكتب المصرية – القاهرة

– مصر، الطبعة الأولى (1295هـ / 1878م).
22. علي أكبر رشاد (ت1420هـ / 1999م)، منهج فهم الحديث، دار الكتاب – طهران – إيران، الطبعة الأولى (1420هـ / 1999م).
23. غلامحسين إبراهيمي ديناني (ت1420هـ / 1999م)، العقل والدلالة في النص الديني، دار الفكر – طهران – إيران، الطبعة الأولى (1420هـ / 1999م).
24. الفارابي أبو نصر محمد بن محمد (ت339هـ / 950م)، إحصاء العلوم، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
25. الفراهيدي أبو الحسن محمد بن أحمد (ت170هـ / 786م)، كتاب العين، تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية (1405هـ / 1985م).
26. فضل الله محمد حسين (ت1438هـ / 2017م)، الحسين مشروع شهادة، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1435هـ / 2014م).
27. فضل الله محمد حسين (ت1438هـ / 2017م)، من وحي القرآن، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1430هـ / 2009م).
28. المجلسي محمد باقر (ت1110هـ / 1699م)، بحار الأنوار، تحقيق: محمد باقر الصدر، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1402هـ / 1982م).
29. محمد علي مهدي نزاد (ت1430هـ / 2009م)، الدلالة والسياق في الحديث الشريف، دار الفكر – طهران – إيران، الطبعة الأولى (1430هـ / 2009م).
30. المرتضى علي بن جعفر (ت436هـ / 1045م)، الذخيرة في علم الكلام، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
31. مطهري محمد (ت1378هـ / 1999م)، الملحمة الحسينية، دار المعارف – طهران – إيران، الطبعة الأولى (1378هـ / 1999م).
32. المظفر محمد (ت1420هـ / 1999م)، أصول الفقه، دار المحجة البيضاء – قم – إيران، الطبعة الأولى (1420هـ / 1999م).
33. معرفه محمد هادي (ت1420هـ / 1999م)، التمهيد في علوم القرآن والحديث، دار الفكر – طهران – إيران، الطبعة الأولى (1420هـ / 1999م).
34. المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد (ت413هـ / 1022م)، أوائل المقالات، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).
35. المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد (ت413هـ / 1022م)، تصحيح الاعتقاد، دار الفكر – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (1400هـ / 1980م).